«الشؤون الاجتماعية»

«العمل الخيري» و«التعاون» و«الميكنة»

| كتب ناصر المحيسن |

يواجه وزير الشؤون الاجتماعية، في التشكيل الحكومي المرتقب، عدداً من الملفات، على رأسها قانون العمل الخيري الجديد الذي رفع إلى مجلس الأمة في الفصل التشريعي الماضي، إلا أنه تم سحب التقرير لكثرة التعديلات عليه بعد التباين بين الوزارة واللجنة الصحية البرلمانية، أملاً في إفساح المجال أمام اللجنة النظر في جميع التعديلات خلال العطلة البرلمانية وتقديم تقريرها إلا أن الوقت لم يُسعف لإقراره.
وفي ما يلي أبرز 3 ملفات تفرض نفسها على سلم الأولويات:

1 - قانون العمل الخيري الجديد، وضرورة التوافق عليه في مجلس الأمة لإقرار التعديلات التي أضيفت عليه.
2 - دعم مشروع ميكنة قطاع التعاون الذي قطعت به الوزارة شوطاً طويلاً، من خلال ميكنة تنظيم الجمعيات العمومية وانتخابات الجمعيات، حيث بدأت في إدخال مرحلة (الباركود) في الجمعيات، تمهيداً للرقابة الالكترونية على المخزون الاستراتيجي والسلع والخدمات في التعاونيات.
3 - الاستمرار في ميكنة المساعدات الاجتماعية، للتسهيل على الشرائح المستفيدة كافة في عملية صرف واستيفاء البيانات في وحدات الرعاية الأسرية، والربط مع بقية الجهات ذات الصلة، حيث تطالب الوزارة المستحقين بتحديث بياناتهم بشكل دوري، الأمر الذي يؤدي إلى وقف المساعدات عن أعداد تصل للآلاف نتيجة عدم التحديث.

المصدر: 6542/ [illegible]